الفصل الثالث

ما هى إيجابيات أمريكا؟

ليس لدى أولئك الذين يعملون ويعيشون فى نقاط التقاطع بين أمريكا والعالم الإسلامى نداء أقوى من إصلاح العلاقة بينهما. فيبدو أن أمريكا والعالم الإسلامى اليوم يقعان فى حيرة مفادها: إننى لا أستطيع أن أتعايش معك ولا أستطيع أن أستغنى عنك. يجب أن نتذكر فى قرارة أنفسنا أننا جميعًا فى النهاية بشر، نشترك فى نفس الأحلام والطموحات، ويعترينا نفس الإحباط، ولنا احتياجات متشابهة، وكما يحدث فى العلاقات الإنسانية، فالأمر يدور حول ما يريده كل طرف من الآخر وكيفية إقامة ترتيب عمل يمنح كل طرف ما يريد.

إذا كان هناك أى صراع بين المسلمين وأمريكا، فالسبب فى هذا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على مستوى الأخلاقيات والمثل والقيم التى تقرها؛ وباستخدام عبارة القس ويليام سلوانى كوفين، فإن المسلمين يرون أن خلافاتنا تشبه نزاع الأحباء فى مجهوداتنا المشتركة للمطالبة بمستقبل أكثر إشراقًا بين أمريكا والعالم الإسلامى. ونصح بالتالى: «ينبغى أن يعيش المسيحيون الأمريكيون حبًا مشكلاً مع دولتهم ومع العالم، كما عاش كل أنبياء الكتاب المقدس والمسيح نفسه فى خلافات خطيرة مع إسرائيل ومع عالمهم آنذاك». وخيراً يفعل المسلمون الأمريكيون إذا انتبهوا لهذه النصيحة أيضًا، وأضاف القس كوفين: «يجب أن لا يعتقد المسيحيون أبدًا بأنهم يجلون الحقيقة الأسمى التى وجدوها فى المسيح بتجاهل الحقائق الموجودة عند غيره»[1].

ويجب أن لا يتجاهل المسلمون الأمريكيون أيضًا الحقائق المتواجدة خارج تراث عقيدتهم، فقد قال النبى ﷺ: «الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها أخذها»، وحمل الفقهاء معنى هذا الحديث على أن هناك حقائق موجودة فى الثقافات والديانات الأخرى ـ وقد حرص العالم الإسلامى على العمل بهذه النصيحة طوال الستة قرون الأولى بعد وفاة النبى ﷺ. كما وجه العالم الإسلامى الكندى فى القرن التاسع نصيحة مر عليها اثنا عشر قرنًا حين قال: «وينبغى لنا أن لا نستحى من استحسان الحق، واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا، والأمم المباينة.. الحقيقة لا تهن أحدًا وتعظم الجميع[٢].

يشعر المسلمون بالإعجاب بأمريكا، كما يحبون أمورًا كثيرة فيها؛ وما أهدف الآن إلى شرحه قد يدهش القراء، وهو أن أمريكا هى دولة «إسلامية» جوهريّا، وأعنى بهذا أنها دولة أنظمتها تشتمل وبشكل ملحوظ على المبادئ التى تتطلبها الشريعة الإسلامية فى الحكومة، ومن منظور مختلف، هذا يعنى أن المسلمين فى شتى أنحاء العالم يؤمنون بالمبادئ التى تدعمها الحكومة الأمريكية ويأملون أن تطبق فى مجتمعاتهم. بينما تأتى شكواهم من أمريكا أنها تصرفت تاريخيّا بطريقة منحتهم انطباعًا قويّا بأنها تسعى إلى سلب المسلمين حقوقهم الثابتة فى أوطانهم.

الجناح الغربى فى البيت الأبيض مقابل الأسرة الحاكمة

مثل مكة فى القصص القرآنى، وأرض الوعد فى قصص الكتاب المقدس، فإن أمريكا تشكلت فى ظل تدين مفرط. فقد تدفق وابل من المهاجرين من أوروبا، وتحدوا بشجاعة المحيط الأطلنطى؛ لكى يقيموا ويرسخوا حريتهم وحقوقهم الدينية. فبالهجرة إلى أمريكا رأى المهاجرون قصتهم فى قصة تيه بنى إسرائيل لمدة أربعين عامًا فى الصحراء، فأمريكا هى أرض الوعد، وأصبح مجتمعهم يشبه إسرائيل الجديدة بعد أن اجتازوا حياة الاستعباد الدينى. وتستكمل أمريكا ـ بإحساس عميق ـ قصة تأسيس المجتمع الصالح الذى حاول تأسيسه إبراهيم ﷺ ومن بعده أنبياء بنى إسرائيل والنبى محمد ﷺ والخلفاء الأربعة فى المدينة، فهى تعرض نظرية للحكم تضفى شكلاً مؤسسيّا على أفضل المبادئ الأخلاقية لملة إبراهيم، وأعظم وصيتين مشتركتين بين الديانات الإبراهيمية.

على الرغم من أن ملة إبراهيم قد زرعت بذور مفاهيم الحكم الديمقراطى، فإن الديمقراطية التى نعرفها اليوم لم تظهر وتزدهر حقّا إلا بعد بضع آلاف من السنين مع قيام الثورة الأمريكية؛ فباستثناء بعض الخلفاء العدول حقّا، يرى المسلمون أن فترة حكم الرسول فى المدينة وبعده فترة حكم من اشتهروا بالخلفاء الراشدين، وكان مقرهم أيضًا فى المدينة، وهى فترة امتدت ما بين ٦٢٢ و ٦٥٦ ، هى الفترة التى كان الحكم متوافقًا فيها مع ملة إبراهيم.

يحدثنا التاريخ أن نظام الأسرة الحاكمة كان هو نظام الحكم الذى ساد معظم بلدان العالم المعروف، ومع وصول الأمويين للسلطة فى دمشق فى عام ٦٥٦ م، خضع المسلمون لحكم الأسر الحاكمة، وهو نظام حكم لا يظهر قيم الدين الإسلامى؛ وعلى الرغم من استمرار تسميتها بالخلافة، فقد كانت كل الحكومات التالية ملكية، يحتفظ فيها رجل واحد بكل السلطة، وينقل الحكم إلى ابنه. يصدق هذا على كل الخلافات من الخلفاء الأمويين، والعباسيين الذين أسسوا عاصمتهم فى بغداد (٧٥٠ـ١٢٥٨) إلى المغول فى الهند (١٥٢٦ـ١٨٥٨)، والصفويين فى إيران (١٥٠١ـ١٧٣٢)، وأخيرًا العثمانيين فى تركيا (١٢٨١ـ ١٩٢٤)، فقد سعى كل حكام الأسر الحاكمة والاستبداديين دائمًا إلى منع ظهور الأشكال المؤسسية للسلطة التى يمكن أن تقوم بكبح حكمهم وموازنته.

لقد قال محمد أسد، الصحفى البولندى اليهودى الذى أسلم وعاش فى المملكة العربية السعودية، وتحول للإسلام واشترك فى إقامة دولة باكستان عند ميلادها فى عام ١٩٤٨، فى رثاء له: «لم تكن هناك دولة إسلامية حقيقية بعد النبى ﷺ والخلفاء الراشدين. . . . مهما كان شكل الدولة والحكومة الذى قام فى البلدان الإسلامية بعد تلك الفترة الأولى المبكرة، فقد فسد بدرجة قليلة أو عالية، بسبب الانحرافات الفكرية عن وضوح وبساطة الشريعة الإسلامية فى السابق، أو حتى محاولات صريحة ومدروسة من جهة الحكام المتورطين فى تشويه الشريعة وإضفاء الإبهام عليها لأجل مصالحهم الخاصة»[٣].

وكما نرى، فإن كثيرين من المسلمين يرون أن شكل الحكومة التى أسسها الأمريكيون منذ أكثر قليلاً من قرنين من الزمان كأسلوب حكم تعبر عن أفضل القيم والمبادئ الإسلامية الأصيلة.

فى عام ١٧٧٦ ، وبعد قرن ونصف القرن من هبوط المهاجرين الأمريكيين فى العالم الجديد، اجتمع مؤسسو أمريكا فى فيلادلفيا ووضعوا مشروع إعلان الاستقلال، الذى أنهى الروابط السياسية التى كانت تربط الشعب الأمريكى ببريطانيا العظمى. وبعد ذلك بأحد عشر عامًا، اجتمع العديد من هؤلاء المؤسسين مرة أخرى لوضع مشروع خطة الحكم لهذه الأمة الجديدة، دستور للولايات المتحدة؛ وبينما لخص الإعلان الرؤية الأخلاقية للمؤسسين والحكومة التى تتضمنها، وسع الدستور وأعد نظام الحكومة الذى عبر عن قيم الإعلان. وتصف هاتان الوثيقتان معًا قيم أمريكا العليا وقانونها الأساسى، وعلى هذا فهما مجموع المعتقدات والمذاهب أو «الأديان» التى يعمل جميع الأمريكيين بموجبها.

يحدد الإعلان ما يشكل حكومة شرعية، ثم يمضى فى توضيح مدى ابتعاد الحكم الإنجليزى عن هذا الهدف، ويتفق هذا الوصف للحكومة الشرعية فى رأى المسلمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما تعد «الأضرار والاغتصابات المتكررة» التى أنزلها الحكم الإنجليزى بالأمريكيين أضرارًا بمقتضى الشريعة الإسلامية أيضًا.

افتتح الإعلان بديهيّا بأهم سطر فى الوثيقة ألا وهو: «إننا نرى أن هذه الحقائق جلية بذاتها»[٤] وذلك أمر يستند إلى العقل مثلما فعل القرآن وملة إبراهيم فى التأكيد على بديهية وحدانية الله، وتستدعى اللغة التى استخدمها الإعلان فى النفس الأعراف المديدة للقانون الطبيعى، الذى يقر وجود قانون أسمى ألا وهو قانون الصواب والخطأ الذى يتم استنباط القانون البشرى منه والذى ربما ـ وينبغى ـ أن تقاس عليه القوانين الوضعية، فليست الإرادة السياسية هى أساس النظام السياسى الأمريكى، بل هو الاستنباط الأخلاقى الذى يستطيع أن يدركه الجميع.

لكن تعنى «الطبيعة»، فى عيون المؤمنين بالله على الأقل، مجرد مرادف لـ«خلق الله» وبالتالى يجب أن يعنى القانون الطبيعى «القوانين التى وضعها الله وأقام الخلق عليها، والتى تتسع لتشمل دائرة تمتد ما بين قوانين العلوم المادية مثل الرياضيات والفيزياء والأحياء والكيمياء حتى قوانين علم الاجتماع وعلم النفس التى تحكم العلاقات الإنسانية، والتى عرفها الإنسان جميعًا من خلال العقل؛ لذا افتتحت الفقرة الأولى من إعلان الاستقلال بعبارة «عندما... يصبح ضروريّا لوجود شعب واحد... أن

يتبوأ . . . المكانة المستقلة والمتساوية التى **خولته لها القوانين الطبيعية وقوانين رب الطبيعة»** (استخدام الحروف السوداء من إضافتى) .

يسمى القانون الذى وضعه الله شريعة عند المسلمين، وعليه فإن «قوانين الطبيعة وقوانين رب الطبيعة» هى الشريعة بحكم التعريف، وهى قانون يجب أن يجذب العقل الإنسانى ويتفق مع طبيعة الإنسان ويبلغنا أن «المجتمع المبنى على أفكار مشتركة هو مظهر لحياة الإنسان أكثر تقدمًا من المجتمع الذى ينتج من عرق أو لغة أو موقع جغرافى»[٥] .

كتب ألكسندر هاملتون عام ١٧٧٥ ، أى قبل بدء الثورة الأمريكية بعام يقول : «إن الحقوق المقدسة للبشرية لا ينقب عنها فى المخطوطات القديمة أو السجلات العتيقة، فقد دونتها اليد الإلهية ذاتها بما يشبه شعاع الشمس فى كتاب كامل هو طبيعة الإنسان، ولا يمكن أبدًا محوها أو إبهامها على يد الإنسان الفانى»[٦] . ولاحظ توماس جيفرسون بعد نحو خمسين عامًا، أى فى ١٨٢٤ فى إشارة إلى مشروع إعلان الاستقلال أنه : «لم تسنح لنا أية فرصة للبحث فى السجلات العتيقة أو للتفتيش فى المخطوطات الملكية، أو لتمحيص قوانين مؤسسات أسلاف شبه برابرة، فقد انجذبنا إلى قوانين الطبيعة، ووجدناها مطبوعة فى قلوبنا»[٧] . فهل يمكن بعدئذ إظهار ملة إبراهيم التى تمثل الدين الطبيعى ـ أو دين الفطرة عند المسلمين كتعريف لجوهر الإسلام ـ بشكل أوضح وأكثر جلاء؟

إن الإيجابى فى أمريكا هو إعلان الاستقلال ؛ لأنه يجسد ويردد جوهر قيم ملة إبراهيم والقيم الإسلامية بالتالى، وبما أن حرية الإنسان أحد أهدافها والسبب الذى نبرر به نظامنا السياسى، فإن الحقائق الأخلاقية الأساسية التى تظهر فى إعلان الاستقلال وتفصل ملة إبراهيم هى :

لقدخلق جميع الناس متساوين، وأن خالقهم حباهم حقوقًا معينة لا يمكن التنازل عنها ؛ من بينها حق الحياة والحرية والتماس السعادة ـ ولضمان هذه الحقوق تتشكل الحكومات من الشعوب، وتستمد صلاحياتها العادلة من موافقة المحكومين .

إننا متساوون طبقًا لما حددته حقوقنا؛ فلا يتمتع إنسان بحقوق أسمى من حقوق إنسان آخر. فقد ولدنا بهذه الحقوق، ولم نحصل عليها من أى أحد أو من أية حكومة، لكن القضية الحقيقية على العكس من ذلك وهى أن جميع الحقوق التى تتمتع بها الحكومة قد أخذتها منا، نحن المحكومين، وبموافقتنا. يتضمن حقنا فى التماس السعادة، حق كل فرد منا فى أن يحيا الحياة التى يتمناها ـ أن نسعى وراء السعادة بالطريقة التى نراها أفضل ـ بشرط وحيد هو احترام الحقوق المساوية للآخرين فى فعل ذات الشىء وعدم انتهاك حقوقهم فى هذا الصدد؛ وهكذا لخص مؤسسو أمريكا الأسس الأخلاقية لمجتمع حر ـ وفى هذه العملية أسسوا مجتمعًا إبراهيميًا، وتعتبر هذه المعتقدات ركائز أساسية لكل الأمريكيين، ويمكن القول بأنها تشكل «الدين» الأمريكى أو العقيدة الأمريكية التى ينتمى إليها الأمريكيون ويؤمنون بها، كما أنها تعتبر معتقدات أساسية بالنسبة إلى كافة المسلمين الذين يرون أن هذه المعتقدات جوهرية فى الإسلام.

«الدين» الأمريكى الذى يؤمن به حتى الملحدون

تتألف الممارسة الدينية من جزأين: جزء يخص علاقة الإنسان بربه، وطريقة العبادة وما يحدث بعد الموت، وما نحو ذلك، والذى يسميه أصدقاؤنا المسيحيون بـ«البعد الرأسى» للممارسة الدينية الذى تجسده الوصية الأولى بحب الله من جماع القلب والعقل والروح والقوة؛ أما الجزء الثانى فهو الجزء الاجتماعى والذى يتصل بحياتنا الاجتماعية وكيفية التفاعل مع العالم من حولنا، والذى يسميه أصدقاؤنا المسيحيون بـ«البعد الأفقى» للممارسة الدينية. وتجسده الوصية الثانية بأن نحب لجيراننا ما نحبه لأنفسنا؛ وفى حين أن كافة الأمريكيين يعترفون بأن الجزء الأول هو من الممارسة الدينية، لا يعتقد أغلب الأمريكيين أن الجزء الثانى دينى، لكن المسلمين يعتقدون ذلك؛ وهذا ما يجعلهم لا يرون الفصل بين الدين والدولة بنفس الطريقة التى يراها الأمريكيون.

لا يمكن لمجتمع من الناس أن يعمل، ناهيك أن يلتمس السعادة إلا بعد تحقيق درجة عالية من الإجماع حول ما هو صواب وما هو خطأ فى مجال الشئون الإنسانية، ولا يمكن أن يتحقق هذا القدر من هذا الإجماع سوى بموافقة المجتمع على التزام أخلاقى

نابع من قانون أخلاقى دائم ومطلق. إذ يقبل المجتمع على أساس مثل هذا الاتفاق مجموعة من القواعد التى تشكل التزامًا أخلاقيًا يلزم كافة أعضاء المجتمع، وتعكس هذه المجموعة من القواعد البعد الأفقى لدين المجتمع وتجسد وتحدد تفاصيل الكيفية التى يتعين بها التعبير عن الوصية الثانية. وتنبثق هذه المجموعة من القواعد بالضرورة من البعد الرأسى أو تتعلق به على الأقل. فتمنح هذه القيم المعيارية معنى للمجتمع.

ويمكن أن يطلق على ما يسمى بأسلوب الحياة الأمريكى، الدين الأمريكى، حيث إنه يوفر لكافة الأمريكيين هيكلاً من الأفكار والمثل والطموحات والقيم والمعتقدات والمعايير، ويشكل ما يعرض نفسه أمام الأمريكيين باعتباره الحق والخير والصدق فى الحياة، لكن لا يعنى هذا بالضرورة أن تلك القيم يتم الالتزام بها بدقة فى الممارسات اليومية؛ فغالبًا ما ينتهك الأمريكيون هذه المعايير تمامًا مثلما يقع أى من البشر الأتقياء فى ذنب؛ وسواء يتم انتهاك هذه القيم أو لا، فإنها تعتبر قيمًا معيارية وثيقة الصلة بمجال الأعمال والسياسة والحياة اليومية على نحو لا يتحقق للعقائد الرسمية للطقوس الدينية أو للدين ببعده «الرأسى».

الديمقراطية والحرية ـ خاصة على الطريقة الأمريكية ـ تمثل تجليًا لملة إبراهيم. فمن الناحية السياسية، تعبر العقيدة الأمريكية عن نفسها فى القيم والحقوق المسرودة فى إعلان الاستقلال والدستور، وتظهر هذه الرؤية للعالم من الناحية الاقتصادية فى المشروع الحر واقتصاد السوق الحرة، وتعنى اجتماعيًا الدعوة للمساواة بين البشر والاهتمام بأعضاء المجتمع المعرضين للخطر. وتنطوى هذه العناصر إجمالاً ضمنيًا على منافسة اقتصادية شديدة وحراك اجتماعى عال. ويعتبر أسلوب الحياة الأمريكى أسلوبًا فرديًا نشطًا عمليًا يؤكد على القيمة السامية للفرد وكرامته، ذلك الفرد الذى يكد ليحقق التقدم ويرغب فى أن يتم تقييمه من خلال إنجازه، فالأفعال وحدها هى التى تهم؛ وعلى الرغم من أن البعض يرى فى هذا البعد الأفقى الأمريكى للدين نوعًا من عقيدة مذهب التطهر العلمانى الذى شكلته البروتستانتية الأمريكية، إلا أنه يمكننا بالمثل التأكيد بصورة مساوية على أنها فى الجوهر تعبر عن ملة إبراهيم والهدى الإسلامى على حد سواء[٨].

أعادت هذه الأفكار بحلول القرن العشرين تشكيل الديانات المسيحية واليهودية التاريخية على الأرض الأمريكية، فيعقب المؤرخ الدينى الأمريكى پيرى ميلر قائلاً: «كما لاحظ الكثيرون، فإنه على الرغم من مجىء الكنائس البروتستانتية فى أمريكا من أوروپا، إلا أنها أظهرت العديد من الصفات الشائعة أكثر من الكنائس التى ظلت فى منبتها الأوروپى، كما يشعر اليهود بأن وجود الكنيس اليهودى لم يعد أمرًا مستغربًا فى أمريكا. حتى أن الكنيسة الكاثوليكية فى أمريكا اكتسبت نغمة مختلفة عن الكاثوليكية فى أوروپا»[٩]؛ وفى حين أن الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية تعتبر نفسها **من الناحية العقائدية** الكنيسة الحقيقية الوحيدة، فإن فى السلوك **الاجتماعى** الواقعى يميل العديد من الأمريكيين الكاثوليك والأمريكيين البروتستانت والأمريكيين اليهود فى نهاية الأمر إلى اعتبار أن جماعاتهم الدينية قائمة جنبًا إلى جنب فى تناغم تعددى يدخل بطريقة ما فى نسيج الحياة الأمريكية.

لم يكن التعدد الدينى الأمريكى الذى يتماشى تمامًا مع ملة إبراهيم مجرد حقيقة تاريخية أو سياسية فحسب، بل أصبح فى العقل الأمريكى الوضع الأصلى للأمور، وصار مظهرًا جليّا بذاته وأساسيّا فى أسلوب الحياة الأمريكى، وبالتالى أصبح هو نفسه مظهرًا من مظاهر العقيدة الأمريكية. إن تعدد الديانات والكنائس شىء بديهى تمامًا بالنسبة للأمريكيين، ويمثل أساس الفهم الأمريكى لمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة ـ وهى الفكرة القائلة بأنه لا يجوز للحكومة فعل شىء يوحى بتفضيل أو شرعية لأية كنيسة عن غيرها؛ كما كان تعدد الأديان ودور العبادة بالمثل أمرًا بديهيّا فى بلاد المسلمين حتى الثلث الأخير من القرن العشرين؛ حيث يرى المسلمون أن هذه التعددية تنبثق من أوامر نص عليها القرآن.

أمريكا:

دولة تمتثل للشريعة

ينظر العديد من الأمريكيين المسلمين إلى أمريكا على أنها دولة «إسلامية» أفضل من بلادهم الأصلية؛ وقد يبدو هذا أمرًا يدعو للدهشة إن لم يكن سخيفًا بالنسبة للعديد من

الأمريكيين، وللمسلمين خارج أمريكا، لكنه قائم على حجة أن الدستور الأمريكى ونظام الحكم يؤيدان المبادئ الجوهرية للشريعة الإسلامية.

حدد فقهاء المسلمين خمسة مجالات للحياة يجب على الشريعة الإسلامية حمايتها ومساندتها، وهى: النفس والعقل [صحته وسلامته) والدين والمال (أو الثروة) والأسرة (النسل والذرية). وبناءً على ذلك فإن أى نظام حكم يصون ويدعم ويقوى هذه الحقوق يعد حكمًا «إسلاميًا» أو ممتثلاً للشريعة فى جوهره؛ ونظرا لأن هذه الحقوق ممنوحة من قبل الله، فهى غير قابلة للتنازل، ولا يمكن تجريد أى رجل أو امرأة منها دون سلبهما إنسانيتهما الأساسية.

إن ما أقوم بإثباته هنا هو أن النظام السياسى الأمريكى ممتثل للشريعة لأن «مجرد وجود دولة، أغلب سكانها من المسلمين لا يكفى لجعلها دولة إسلامية. حيث لا يمكن أن تكون إسلامية حقًا إلا بمقتضى التطبيق الواعى لمبادئ الإسلام السياسية والاجتماعية فى حياة الأمة وبدمج هذه التعاليم فى الدستور الأساسى للبلد[١٠]، وللسبب نفسه فإن الدولة التى تطبق هذه التعاليم السياسية الاجتماعية هى فى الواقع دولة إسلامية حتى لو لم يكن هناك مسلمون بالاسم يعيشون فيها؛ لأنها تعبر عن مثل المجتمع الصالح طبقًا للمبادئ الإسلامية، ومن أجل أن تحرز أمريكا درجة أعلى فى سلم الدرجات «الإسلامى» أو فى «الامتثال للشريعة»، فإنها تحتاج إلى فعل أمرين: دعوة ممثلى جميع الأديان للمشاركة فى حوار عن تشكيل الحياة العملية للدولة، ومنح حرية أكبر للطوائف الدينية فى الفصل فيما بينها طبقًا لشرائعها الخاصة.

ويورد الإعلان بعض الحقائق باعتبارها بديهية فى ذاتها تربط الإعلان بمفهوم القرآن عن دين الفطرة والمعتقدات الراسخة فى أفئدة البشر. وحيث إن القرآن يؤكد أن البشرية خلقت من رجل واحد وامرأة واحدة، فبذلك نحن أسرة واحدة ومتساوون أمام الله لا يميز بيننا سوى التقوى والطبيعة الأخلاقية. وقد سرد المؤسسون فى البداية الحقوق غير القابلة للتنازل عنها مثل الحياة والحرية والمال، مع استبدال كلمة المال بعبارة **التماس السعادة**، وبمقارنة مسرد الحقوق الواردة فى إعلان الاستقلال وقائمة الحقوق الواردة فى الشريعة الإسلامية، نجد أن **الحياة** عنصر مشترك فى كليهما، فى حين يمكننا القول

بأن الحرية والتماس السعادة الواردة فى الإعلان تشتمل على بنود الشريعة المتعلقة بسلامة **العقل والنسل والمال والدين**؛ ألسنا نجد السعادة وتحقيق الذات عندما نحظى بسلامة العقل، ونكون مستمتعين بأوقاتنا مع عائلتنا، ومعتنين ببيوتنا، ومقدمين الخدمة للإنسانية، وممارسين للدين الذى نختاره بحرية؟

ثم اتجه المؤسسون للحديث عن الحكومة، فيقول إعلان الاستقلال بأن الحكومات تقوم من أجل ضمان هذه الحقوق غير القابلة للتنازل عنها حتى يتمكن المواطنون من الحياة بالطريقة التى يختارونها. يجب أن تستمد الصلاحيات التى قد تحتاجها الحكومة من أجل تحقيق هذا الهدف من موافقة المحكومين ـ حتى تكون عادلة، أما إذا «أصبحت أية حكومة مدمرة لهذه الغايات، فإن من حق الشعب تعديلها أو إلغاءها وإقامة حكومة جديدة تتأسس على مثل هذه المبادئ وتنظيم صلاحياتها بشكل يتراءى لهم أنه الأفضل لتحقيق سلامتهم وسعادتهم»؛ وبذلك يكون إعلان الاستقلال متماشيًا مع متطلبات الشريعة الإسلامية ومعبرًا عنها تمام التعبير.

ومقصد الشريعة هو إشباع لملة إبراهيم؛ فكما قال فقيه أوائل القرن الرابع عشر ابن القيم الجوزية الحنبلى:

> [فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد، وهى عدل كلها، ورحمة كلُّها، ومصالح كُلُّهَا، وحكمة كُلُّها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجوْر، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العَبَث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عَدلُ الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظلُّه فى أرضه، وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله ﷺ أتمَّ دلالة وأصدقَهَا، وهى نوره الذى به أبصر المبصرون، وَهُدَاه الذى به اهتدى المهتدون، وشفاؤه التام الذى به دواء كل عليل، وطريقه المستقيم الذى من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل، فهى قُرَّة العيون، وحياة القلوب، ولذَّةُ الأرواح؛ فهى بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة، وكلُّ خير فى الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكل نقص فى الوجود فسببه من إضاعتها، فالشريعة التى بعث الله بها رسوله هى عمود العالم، وقطب الفلاح والسعادة فى الدنيا والآخرة][(١١)].

وتوضح حقيقة أن المثل الأمريكية عن الحكم الصالح تنبع أيضًا من ملة إبراهيم كجزء من الدين الطبيعى المطمور عميقًا فى قلب الإنسان، وهو دين يرتكز إلى العقل، مدى تعبير المثل الأمريكية عن الأرضية المشتركة لليهودية والمسيحية والإسلام.

أهمية بيعة الشعب

تسمى موافقة المحكومين على حاكمهم عند المسلمين بيعة. ويستخدم هذا المصطلح العربى ليشير إلى اختيار جماعة المسلمين للخليفة أو مبايعته عليها وللإعلان والإقرار بأنه قائد جماعة المسلمين. نشأت البيعة فى الأصل من عادة عربية قديمة وهى توثيق أى اتفاق بالمصافحة، وظهرت فى المجتمع الإسلامى عندما بايع أهل المدينة النبى ﷺ عند العقبة، وتكررت عدة مرات، اشتهر منها ما كان بعد ما أراد النبى ﷺ أداء فريضة الحج عام ٦٢٨ م ومنع من الدخول إلى مكة. وانتشرت شائعة كاذبة أن رسول النبى للتفاوض مع القرشيين عثمان بن عفان قد قُتل فى مكة، فتأزم الموقف ودعا النبى ﷺ أصحابه إلى مبايعته على المضى معه فيما يقرره، وهذا ما كان بالفعل[١٢].

كما تم استخدام البيعة بعد وفاة الرسول ﷺ فى يوليو ٦٣٢ م لاختيار أول خليفة للمسلمين وهو أبو بكر الصديق، حيث تم اختياره فى اجتماع فى المدينة، ولم يبايعه على رضي الله عنه ابن عم النبى وصهره إلا بعد بضعة أشهر، كما رفض سعد بن عبادة ـ سيد قبيلة بنى ساعدة الذى أراد أن يكون الخليفة ـ البيعة لأبى بكر رضي الله عنه ثم رحل إلى سوريا فى آخر الأمر.

بعد أن قبل أبو بكر البيعة من الناس، حمد الله وأثنى عليه، ثم خطب فى الناس قائلا:

أيها الناس، إنى قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت فقومونى، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوى عندى حتى أرجع عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، أطيعونى ما أطعت الله ورسوله[١٣]، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله[١٤].

اختار أبو بكر عند ما جاءه الموت عمر بن الخطاب خليفة للمسلمين وبايعه الناس على ذلك، وهكذا كانت البيعة تصديقًا على الخليفة.

بعد أن أسس الأمويون أنفسهم كأسرة حاكمة فى دمشق عام ٦٥٦ ميلادية، أى بعد خمسة وثلاثين عامًا من وفاة النبى ﷺ، كان المسلمون مجبرين على مبايعة حكام لا يريدونهم ولا يوافقون عليهم؛ وقد أصدر الإمام مالك بن أنس (٧١٣ـ٧٩٥م)، الذى ولد بالمدينة وعاش بها طيلة حياته وأسس مدرسة للفقه باسم المذهب المالكى، فتوى بأن البيعة تكون غير شرعية إذا أخذت بالإكراه، فأمر والى المدينة جعفر بن سليمان[١٥] بجلد الإمام مالك على تصرفه انطلاقًا من الإحساس بأنه سلطة قضائية مستقلة، وتمثل هذه الفتوى التى عرقلت الأمويين تعبيرًا مبكرًا لتأييد الحكم النيابى.

تثبت هذه السوابق أنه ليس من الضرورى فى الشريعة الإسلامية أن تكون البيعة بالإجماع، ولا أن تفرض على المجتمع، ولكن المقصود أن تكون فعلاً اختياريّا يشارك فيه كل العامة، وصدر العديد من الآراء حول عدد الناخبين (أهل الاختيار) اللازم كى تكون البيعة صحيحة: وتراوح بين من يقول إنه يشمل «كل الرجال العدول فى الدولة بأسرها، وبين من تجوز تسميته بالنصاب النيابى القانونى». ولكن فى القرون التالية، وعندما عادت أشكال الحكم التى كانت سائدة قبل الإسلام إلى الظهور مرة أخرى استناداً إلى حكم الطبقة العليا، أصبحت البيعة عملية بعيدة عن الانتخاب وأقرب إلى إظهار الولاء للشخص الذى تم تعيينه.

استخلص الفقهاء المسلمون عدداً من مبادئ الحكم الصحيح من بيعة المسلمين للنبى ﷺ ومن الوقائع التى وقعت أثناء حياته وكان يقبل فيها نصح أصحابه؛ وبالنظر فى هذه المبادئ فى ضوء خطبة أبى بكر للقبول السابق ذكرها، وفى ضوء آراء الفقهاء المتقدمين مثل عينة فتوى الإمام مالك المذكورة أعلاه، استنتج الفقهاء المسلمون وجوب تطبيق المبادئ التالية فى البيعة حتى تكون صحيحة:

* لا يكون الحكم صحيحًا دون موافقة المحكومين.

* لا يجوز أخذ موافقة المحكومين بالإجبار أو بالإكراه.

* يجب أن يظل الحاكم ملتزمًا بالشرائع الإلهية، فإذا لم يلتزم به يتحلل الذين بايعوه من بيعتهم.

* لا يشترط أن يكون الشخص المنتخب هو «الأفضل» من حيث المعايير الدينية أو الروحية، ولكن أن يكون شخصًا قادرًا على الحفاظ على شرعية الحكم عن طريق تأمين وحماية وتعزيز حقوق المحكومين الثابتة التى لا يمكن التنازل عنها.

* تدل عبارة أبى بكر «وإن أسأت فقومونى» على أن الحكومة يجب أن تسمح بمراجعتها؛ لأن البشر يخطئون، أما افتراض أن الحكومة لا تخطئ فيتعارض مع المبادئ والشريعة الإسلامية.

* لا تكون الحكومة شرعية ما لم تعتبر الصدق أمانة، والكذب خيانة، وتحمى حقوق الضعفاء من أن يهضمها الأقوياء فى المجتمع، وتلتزم بالتشريع الإلهى (أى بطاعة الله ورسوله).

وتعتبر الحكومة التى تلتزم بمبادئ البيعة المذكورة آنفًا فقط أهلاً لقوة الله وحمايته، أو بلغة أبسط حكومة شرعية إسلامية، ويخاطب القرآن أصحاب النبى ﷺ الذين بايعوه فى الحديبية قائلاً: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [الفتح: ١٠].

ذكاء الآباء المؤسسين: فصل السلطات

نستطيع أن نرى الحكومة الشرعية فى مبادئ الحكم الإسلامى والأمريكى تسمح بنظام الضوابط والموازنات على حكمها؛ لذا فعندما ركز المؤسسون على وضع مشروع الدستور الجديد فى عام ١٧٨٧ كانوا يريدون حكومة قوية بشكل كاف لتأمين حقوق الأمريكيين من القمع الداخلى والخارجى، ولكن ليست طاغية القوة لدرجة تجعلها مستبدة هى نفسها، ولتحقيق هذه الغاية منحوا السلطة لحكومة مركزية فيدرالية وأعطوها صلاحيات معينة، ثم ضبطوا ووازنوا هذه الصلاحيات من خلال سلسلة من التدابير المدروسة بطريقة فائقة.

من المفيد تذكر أنه فى عام ١٧٨٩ كانت معظم السلطة فى يد الولايات، أما الحكومة الفيدرالية الحديثة العهد فكان لديها القليل من السلطة. وليس من المبالغة أن نقول إن نفوذ واشنطن العاصمة منذ مائتى عام بالمقارنة بنفوذ الولايات كان مثل نفوذ بروكسل اليوم كمقر للاتحاد الأوروبى.

تبدأ ديباجة الدستور بتذكير القارئ بأن السلطة تأتى من الشعب عندما تقول: «ونحن شعب الولايات المتحدة... نفرض ونؤسس هذا الدستور» ولكن السلطة التى وافق الشعب على منحها للحكومة للعمل نيابة عنه محدودة للغاية، ثم يسرد الدستور هذه السلطات مع الاحتفاظ بباقى السلطات للولايات (أو للشعب) حيث لم تُمنح لأى مستوى حكومى؛ وهذا يعنى باللغة العامية أننا «نحن الشعب» نعطى لك «أيتها الحكومة» صلاحيات معينة، ولكن تذكرى أننا نحتفظ بالسلطة كاملة، ونستطيع أن نسحبها منك وقتما نريد.

قُصد من سرد السلطات الحد منها، فلم يمنح الدستور الكونجرس سلطة مطلقة، ولكن مجرد السلطة اللازمة لتنفذ الحكومة السلطات المحددة، أراد المؤسسون من مبدأ سرد السلطات أن يكون الدفاع الأساسى ضد أية حكومة مستبدة؛ لأن الحكومة لن تستطيع إساءة استعمال سلطة لا تمتلكها أصلاً. ولكن لعلمهم أن البشر يميلون لاشتهاء السلطة وربما يسيئون استخدامها عندما يمتلكونها، أضافوا وسائل دفاع أخرى بالإضافة إلى تقسيم السلطة بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات، وقاموا بفصل سلطات الحكومة الوطنية إلى ثلاثة فروع: الرئاسة (السلطة التنفيذية) والكونجرس (السلطة التشريعية) والمحاكم (السلطة القضائية أو القانونية) مع وجود ضوابط وموازنات بينها تضمن وجود تباعد مناسب بين السلطات المختلفة.

لقد شعر المؤسسون بوجود «مسافة ملائمة» أو توازن بين مراكز القوة، ليست بالكبيرة المفرطة ولا بالصغيرة للغاية؛ فلا يعنى توازن السلطات بين الفرع القضائى والفروع الأخرى ـ على سبيل المثال ـ وجود فصل تام بينها تعمل السلطة القضائية معه بطريقة مستقلة تمامًا، كما لا يعنى أن الرئيس أو أى عضو بالكونجرس يمكن أن يكون فوق القانون، أو أن الرئيس والكونجرس ليس لهما أية علاقة بالمحاكم، فإن فصل السلطات فى الواقع يحدد العلاقات الخاصة بينها، ويحدد المسافة المناسبة بينها، أو

يوازن بين السلطات بما يسمح لكلٍّ منها بالاستقلال، وفى نفس الوقت يوازن ويكبح هذه السلطة من قبل السلطات الأخرى.

إن الفصل بين السلطات يعنى بالتأكيد أن كل فرع مستقل عن الآخر فى مباشرة عمله اليومى، وتظهر سلطة الرئيس على المحاكم من خلال حقه فى تعيين قضاة لكل محكمة، ولكن للكونجرس الحق فى قبول أو رفض هذا التعيين إعمالاً للكوابح والموازنات على الرئيس، وهى عملية يمكن أن تكون شاقة بالنسبة للمرشح لمنصب قاض بالمحكمة العليا؛ ولكن ما أن يبدأ القاضى عمله فى هذا الفرع، لا يستطيع الرئيس ولا الكونجرس إجباره على الحكم فى قضية ما بطريقة معينة، ولا محاولة معاقبته على حكمه بهذه الطريقة ـ رغم أن بإمكان الكونجرس توجيه الاتهامات إلى القضاة وإقالتهم من منصبهم. وقد تمارس المحاكم أثناء الفصل فى القضايا والنزاعات المعروضة عليها الضوابط القضائية عن طريق مراجعة تشريعات الكونجرس والقوانين التنفيذية لضمان عدم تجاوزها للحدود التى وضعها الدستور[١٦]. فهذه هى الطريقة التى تمارس بها المحاكم سلطة مُوازنة للسلطة التنفيذية والتشريعية، وتلك هى الطريقة التى حددت أمريكا بها التوازن الصَحيح بين السلطة القضائية والسلطات الأخرى.

إن مبدأ فصل السلطات فى تاريخ الحكومة الأمريكية يضمن عدم اندماج قدر من النفوذ أكبر من اللازم فى يد فروع السلطات؛ لأن ذلك قد يؤثر سلبًا على حريات الشعب؛ فبعد انتخاب الرئيس فرانكلين روزفلت لفترة رئاسية رابعة، أدرك الكونجرس أن الوجود فى الحكم لوقت أكثر من اللازم قد يسبب زيادة سلطة الفرع التنفيذى لدرجة تخل بالتوازن الذى أوصى به مبدأ فصل السلطات، فقام بإصلاح هذا الخلل بالتصديق على التعديل الثانى والعشرين للدستور فى فبراير عام ١٩٥١م الذى قصر مدة الرئاسة على فترتين كلٌّ منهما ٤ سنوات كحد أقصى، وكان هذا على الرغم من أن رئيس الدولة لا يملك حتى السلطة اللازمة لاستدعاء الجيش أو الحرس الوطنى للقبض على أعضاء الكونجرس الذين لا يتفقون معه فى شئون السياسية. وبالرغم من نفوذ الرئيس الأمريكى، إلا أنه مقيد فى كيفية استخدام سلطاته ـ وهذا جزء أساسى من مبدأ فصل السلطات. ويدرك الأمريكيون أن الحكومة الجيدة ـ وهى الحكومة التى تلتزم عن كثب

بملة إبراهيم ﷺ فى حرية الإنسان والاستقلال والسعادة ـ هى التى توشك على تحقيق التوازن بين المراكز المختلفة التى تمتلك السلطة وتديرها.

لقد نضجت الحكومة الفيدرالية التى كانت لا تزال فى المهد فى عام ١٧٩٠ وأصبحت أقوى حكومة فى العالم، حيث تفوقت فى نموها على «آبائها» الولايات، وبينما تظل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية هى الفروع الثلاثة الرئيسية للحكومة، فإنها لم تعد هى المؤسسات الفيدرالية الوحيدة التى تتمتع بسلطة تجعل العقل يجفل. لذلك أرى أن نضيف إلى هذه المناقشة بعض مراكز السلطة الأخرى فى الولايات المتحدة حتى نستطيع أن نعقد مقارنة أفضل بين مراكز السلطة فى الولايات المتحدة وبين مراكز السلطة فى بلدان أخرى، فبجانب الفروع الثلاثة للحكومة الأمريكية، يمكن إضافة مركزين للسلطة يرفعان تقاريريهما إلى الحكومة وهما: الجيش والبنك المركزى (الذى يطلق عليه فى أمريكا بنك الاحتياطى الفيدرالى the Federal Reserve)، كما يعتبر الاقتصاد القومى ووسائل الإعلام مركزين آخرين للسلطة مستقلين عن الحكومة فى الولايات المتحدة، وإن كانا يلتزمان ببعض اللوائح الحكومية.

كان الجيش الأمريكى ـ الذى يعتبر أقوى جيش فى العالم فى الوقت الحالى ـ موجوداً بالكاد وقت صياغة الدستور والتصديق عليه، أما فى عام ٢٠٠٤، فقد بلغت ميزانية الجيش ٣٩٩,١ مليار دولار، وهو ما يعادل الميزانيات العسكرية المجمعة للعشرين بلداً التالية فى الترتيب[١٧].

إن الكونجرس هو الذى يخصص اعتمادات الجيش المالية؛ لذا فعلاقة الجيش الأمريكى بالحكومة الفيدرالية تشبه علاقة الموظف بالحكومة المدنية، ويتم الإبقاء عليها هكذا عن قصد. هناك «مسافة صحيحة» بين الجيش الأمريكى والحكومة الأمريكية؛ فعلى الرغم من القوة التى يمتلكها الجيش، إلا أنه ليس له رأى من الناحية المؤسسية فى شئون الحكم، ولا يمكنه أن يلقى بثقله لصالح أو ضد مرشح معين يخوض الانتخابات للحصول على منصب سياسى، وإن كان الموظفون العسكريون يقومون بالانتخاب. وليس للجيش أية علاقة إذا قام الكونجرس برفع أو خفض الضرائب، أو قضت المحاكم بأن الإجهاض مسموح به أو غير مشروع، أو كيفية ضبط البنك المركزى لعرض النقود؛ وعلى الرغم من أنه أداة من أدوات السياسة الخارجية، إلا أن الجيش لا يستطيع

أن يُقحم نفسه فى تقرير السياسة الخارجية، كما لا يستطيع إعلان الحرب أو التمرد على الرئاسة، بل حتى لا يمكنه رفض خوض حرب صدرت بها الأوامر متعللاً بأنه لا يعتقد بضرورة هذه الحرب فى الدفاع عنا. كما أنه ليس بإمكان الجيش زيادة موارده لدفع مرتبات العاملين به أو للتسليح العسكرى أو للتزود بمعدات أخرى لازمة، ولكنه بدلاً من ذلك يتقدم بطلب إلى الكونجرس الذى يقرر عندها المبلغ الذى يتعين دفعه، ويقوم بتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة. ولا يفكر الأمريكيون فى الغالب فى الجيش عند التفكير فى فصل السلطات، إلا أنه من منظور شعوب تعيش تحت طائلة النظم العسكرية، يصبح ذلك ميزة كبيرة يتمتع بها الأمريكيون.

من أجل عقد تشبيه، دعنا نتأمل فى هذا السيناريو الخيالى: تخيل أن كولن باول، عندما كان لا يزال الرئيس الثانى عشر لهيئة الأركان المشتركة، أعلى منصب عسكرى فى وزارة الدفاع، خلال رئاسة كلينتون، يتناقش مع عدد من الجنرالات فى غرفة الطعام بالپنتاجون حول الفضائح التى تفجرت فى الإدارة الأمريكية، ولشعورهم بالضيق تجاه الطريقة الفوضوية التى تُدار بها الأمور حيث إنهم يعيشون فى ظل الديمقراطية، يقررون بأنه بإمكانهم إدارة البلاد بطريقة أفضل من أولئك الذين يديرونها على الجانب الآخر من نهر بوتوماك فى البيت الأبيض والكونجرس.

يقوم الجنرالات بتدبير انقلاب عسكرى ويزحفون بالدبابات فى اتجاه واشنطن، ويتولى باول منصب الرئيس، ويستولى الجيش مدعمًا بالدبابات المنتشرة فى وسط واشنطن وشارع وول ستريت على مكاتب جريدة الواشنطن بوست و نيويورك تايمز وغيرها من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ثم يشرع الجنرالات فى تأميم صناعة النفط الأمريكية وعدد من الصناعات الرئيسية الأخرى، وإكراه السلطة القضائية على إصدار حكم بجواز الإجهاض، وإجبار بنك الاحتياطى الفيدرالى على طبع المزيد من الدولارات لزيادة ثروة الأمة.

لن يكون هذا مقبولاً لدى الشعب الأمريكى على الأرجح، فإذا وجدت دبابات فى ميدان تايمز سكوير وشارع وول ستريت وجنودًا يراقبونك منتشرين فى الأركان الأساسية، فيا ترى ماذا يستطيع الأمريكى العادى أن يفعله؟ تخيل الضيق الذى سيشعر

به الأمريكيون إذا قال لهم الأجانب: «إذا لم يطب لكم الحكم العسكرى للجنرال باول، فلم لا تطيحون به من منصبه؟»؛ ومع ما يتمتع به الجنرالات من سلطة مُركزة، يمكنهم أن يطوعوا قادة الرأى لإرادتهم، وإذا لم يرق لهم ذلك وقدموا استقالات من مناصبهم، فهل سيجد الجنرالات صعوبة فى إيجاد بدلاء يوافقون على أفكارهم واختياراتهم؟

هذا بإيجاز ما حدث فى مصر عام ١٩٥٢م عندما قام جمال عبد الناصر، الذى لم يكن حتى جنرالاً ولكن مجرد مقدم، بمساعدة عدد من ضباط الجيش بالاستيلاء على السلطة فى القيام بانقلاب ثورى، كانت مصر فى هذا الوقت مجتمعًا تعدديّا، به مسلمون وأقباط ويهود، بالإضافة إلى الكثيرين من المهاجرين اليونانيين والإيطاليين، يناضل ضد استمرار الوجود العسكرى المستمر للاحتلال البريطانى ليصبح مجتمعًا ديمقراطيّا. ومنذ عام ١٩٢٣م، كان فى مصر نظام سياسى متعدد الأحزاب، ولكن عبد الناصر حظر فى عام ١٩٥٣م نشاط جميع الأحزاب السياسية وجعل من مصر دولة ديكتاتورية تحت حكمه الفردى الاستبدادى الأمر الذى أضر بمصر؛ وهذا المثال ليس مثالاً منعزلاً، كما أن هذا السيناريو غير مقصور على بلاد العالم الإسلامى فحسب.

إن ما يجعل المسلمين الذين يعيشون تحت طائلة حكم هذه الأنظمة الاستبدادية يجزون على أسنانهم من الشعور بالإحباط هو أنه عندما قال لهم الأمريكيون الذين يفترض أنهم على دراية أوسع: «حسنًا، إذا كان الحكم العسكرى لصدام حسين لا يروق لكم، فلماذا لا تطيحون به؟» ومما زاد الطين بلَّة أن الولايات المتحدة نفسها كانت تدعم حكم صدام العسكرى منذ بضع سنوات مضت من أجل أهداف خاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية؛ فأعلن الرئيس جورج بوش الأب عقب حرب الخليج الأولى مباشرة أن الولايات المتحدة سوف تدعم العراقيين إذا ثاروا ضد صدام حسين. وبالفعل أخذ العراقيون تصريحه هذا مأخذ الجد وثاروا على صدام حسين، ولكن بوش تراجع عن دعمه لهم وترك صدام حسين يستخدم طائرات الهليكوبتر فى ذبح الآلاف من العراقيين. ولكن كانت الولايات المتحدة، فى رأى المسلمين، متورطة فى تلك المذبحة كما يقول المثل الألمانى «الذى يحمل السلم كاللص فى الإثم» فكانت الرسالة المؤسفة التى أفادتها هذه المذبحة للمسلمين هى: «أننا لا نريدكم أن تتمتعوا

بالحريات التى نتمتع بها فى الغرب»، ولم يكن هذا أيضًا المثال الوحيد، كما استمر هذا النمط فى إيقاد مشاعر الغضب ضد الولايات المتحدة.

لا يوجد فى معظم بلدان العالم الإسلامى فى الوقت الحالى فصل بين السلطات على النحو الذى نتمتع به فى الولايات المتحدة وغرب أوروبا، حيث يشيع اعتقاد وإن كان خاطئًا بأن ذلك مكمل طبيعى وتلقائى للديمقراطية. فليس من الضرورى أن ينطوى الحكم الديمقراطى على حكم صحيح، حيث تجرى الديمقراطية فى صناديق الاقتراع، وذلك التحذير **من المفترض** أن يكون نظامًا يتمكن من خلاله الناخبون من تغيير الإدارة الحاكمة سلميّا إذا أو متى شعروا بعدم الرضا تجاه حكمها. ويبدو أن التحذير هنا أمر ضرورى؛ لأن الشعب لا يستطيع فعل ذلك إلا إذا كان المسئولون فى الحكومة يحترمون قسمهم بالمحافظة على الدستور، ولا يحرمون الشعب من حقوقه. ونظرًا لأن الحكام يخضعون بهذه الطريقة للمساءلة أمام الشعب ـ هؤلاء الحكام الراغبون فى الاستمرار فى الحكم غالبًا ـ فإنه يكون لديهم حافز قوى لتحسين نوعية الحكم، أما إذا ما اغتصبت الحكومة السلطة من الشعب واستخدمت قوة الشرطة ضده، فعادة لا يستطيع الشعب فعل الكثير، خاصة إذا كانت الحكومة مدعومة من قبل قوى أجنبية كبرى[١٨].

لقد أشرنا سابقًا إلى البنك المركزى الأمريكى الذى يسمى بنك الاحتياطى الفيدرالى والذى يعتبر فى بعض الأحيان السلطة الرابعة فى الحكومة الأمريكية؛ وذلك لأنه يضم مجموعة قوية من صانعى السياسة الوطنية المتحررين من القيود المعتادة للإشراف اليومى من قبل الإدارة[١٩]. يُعين الرئيس مجلس محافظى البنك، ولكنه يتمتع بالاستقلال رسميّا وعمليّا عن السلطة التنفيذية، كما أن المجلس محمى بفترة ولاية تتجاوز ولاية الرئيس بكثير، ويجب على بنك الاحتياطى الفيدرالى، المتحرر إلى حد ما من الضغوط السياسية الحزبية، رفع تقارير دائمًا إلى الكونجرس حول سير السياسة النقدية. إن بنك الاحتياطى الفيدرالى يشكل جزءًا جوهريّا من الحق الدستورى للأمريكيين فى التماس السعادة، والذى يمثل جزءًا من ملة إبراهيم، ولا يمكن تصور تحقيق ازدهارنا النسبى بدون وجود بنك الاحتياطى الفيدرالى وبدون الأدوار الحيوية التى يلعبها للحفاظ على سلامة الاقتصاد الأمريكى. وقد تأسس بنك الاحتياطى الفيدرالى عام ١٩١٤ ليساعد النظام المصرفى الأمريكى على التجاوب المرن مع دورات

الأعمال والأزمات الاقتصادية التى عادة ما يصحبها انهيار فى النظام النقدى، وكان لبنك الاحتياطى الفيدرالى عندما بدأ عمله تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكى من خلال تحديده لأسعار الفائدة، وبالتالى فى أسواق الأسهم والسندات وغيرها من الأسواق المالية، كما يقوم الاحتياطى الفيدرالى أيضًا، بصفته القائم بالأعمال المصرفية لكلٍّ من المجتمع المصرفى والحكومة، بإصدار العملة القومية، وإدارة السياسة النقدية، ويلعب دورًا كبيرًا فى مراقبة وتنظيم البنوك والشركات المصرفية القابضة.

قارن هذا بالنظام المصرفى فى العراق فى ظل حكم صدام حسين أو إندونيسيا فى ظل حكم سوهارتو، حيث كانت العائلة الحاكمة تعتبر النظام المصرفى بنكها الخاص ـ وهو مثال يوضح المسافة التى تقل عن اللازم بين الزعماء ولب وروح الاقتصاد. لا يمكننا تخيل أن رئيسنا الأمريكى يغترف من الخزانة الأمريكية لبناء مكتبته الرئاسية، ناهيك عن أن يشترى منزلاً للعائلة فى جزر الباهاما. وبالرغم من أن هذه الأمثلة ربما تكون أكثر النماذج الصارخة لسوء الحكم فى العالم الإسلامى، إلا أن السلامة النسبية للأنظمة المصرفية فى معظم بلدان العالم الإسلامى ليست بالقوة التى يجب أو يفترض أن تكون عليها. إذا قرر الأمريكيون الأكثر ثراء إيداع ما يعادل ١٠ فى المائة من الأموال الأمريكية فى البنوك السويسرية لعدم تأكدهم من سلامة البنوك الأمريكية، فما تأثير ذلك على قوة النظام النقدى الأمريكى؟ إن هذا هو أحد التحديات التى تواجه العالم الإسلامى لبناء نظام اقتصادى سليم؛ ولا يبعد العديد من أنظمة النقد والأنظمة المصرفية المسافة المناسبة بينها وبين قادة الدولة بما يسمح باستقلالها وازدهارها؛ لأن الأنظمة المصرفية بها ليست على قدم المساواة مع النظام المصرفى الأمريكى الذى يخضع لإشراف محافظى البنك المركزى.

إن الصورة التى تتضح من خلال هذا الاستعراض للفصل بين السلطات تقول إن العلاقة بين كل مركز من مراكز السلطة وفرع أو أكثر من فروع الحكومة ليست جداراً فاصلاً، ولكن مجموعة الفروق بينها دقيقة بدرجة عالية من العلاقات التى تحدد ولاية مركز السلطة ومسئولياته وواجباته والحدود المسموح بها لسلطته؛ كما يجب أن تعمل مراكز السلطة دائمًا على حماية وتقدم مصالح المواطنين جميعًا، وليس مصالح قطاعات معينة من الشعب على حساب غيرها، أو حتى مصالحها الخاصة.

هل أستطيع التعبير عن رأيى والعبادة كيفما أشاء؟

خوفًا من أن الحكومة قد تحاول مصادرة بعض حقوق الشعب، جاء فى أول تعديل أجرى على الدستور: «لا يصدر الكونجرس أى قانون خاص فيما يتعلق بتأسيس دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس فى الاجتماع السلمى، أو فى مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف».

وقد عرف هذا التعديل فيما بعد باسم «حكم التأسيس» والذى كان ضروريّا لحماية الحق الأساسى فى الملة الإبراهيمية وهو حرية الإنسان فى العبادة، بالإضافة إلى الحق فى معرفة أعمال الحكومة والاطلاع عليها ونقدها إذا لزم الأمر.

ترتبط هذه الحقوق ببعضها البعض ارتباطًا عضويّا؛ فنحن نجتمع فى دور العبادة المختلفة ـ من الكنائس والكنيسات والمساجد والمعابد ومعابد السيخ ـ كى نصلى ونردد الترانيم ونرتل كتبنا المقدسة؛ ولفعل هذا يلزم وجود حقين: حرية التجمع وحرية الكلام؛ أما إذا قررت الحكومة أن دينًا واحدًا هو الصواب، وأن الأديان الأخرى بدع، فلا وجود لهذه الحقوق حينئذ.

ترتبط حرية الصحافة عضويّا هى الأخرى بحرية الكلام، حيث إن دور الإعلام فى إعلام العامة وتوعيتهم عن مدى التزام الحكومة المنتخبة بالتفويض الممنوح لها وعدم حرمان الشعب من حقوقه، من أهم وظائف الصحافة لضمان حكم سليم.

يتضح أن المؤسسين لم يريدوا أن تستولى الحكومة على سلطة الدين الرسمى (الكنيسة) أو سلطة الإعلام؛ ولذلك فإنشاء كنائس مملوكة للدولة ليس دستوريّا، فالأمريكيون يتمتعون بحرية ممارسة أى معتقد دينى يختارونه دون التعرض لأى مضايقة من الحكومة التى تتمثل مهمتها ـ إن وجدت ـ فى حماية هذا الحق لكل أمريكى طالما لا يتعدى معتقده على حقوق الآخرين، كذلك لا يمكن للحكومة استخدام أىٍّ من قوى السلطة المتاحة لها أو الجيش أو الشرطة أو حتى القضاء لإجبار أى مواطن على اعتناق أو ترك أى معتقد دينى. وكان ذلك هو المعنى الجوهرى لفصل الكنيسة عن الدولة، أى تحديد المسافة المناسبة بين الدولة ومراكز السلطة الدينية.

وهناك عنصر ضرورى للحكم الصحيح هو حرية الصحافة، وتعرف باستقلال وسائل الإعلام ـ الصحف والكتب والمجلات والراديو والتلفزيون ـ وإعفائها من سيطرة ورقابة الحكومة، حيث تعتبر حرية الصحافة ركيزة أساسية لحقوق الفرد وكرامة الإنسان واحترام النفس والمسئولية الشخصية، التى تمثل جميعها الملامح الرئيسية لملة إبراهيم ﷺ (القيم التى يحميها الإعلان). وبذلك فإن حماية حرية التعبير ـ التى قد تكون انتقادية لسياسات الحكومة أحيانًا ـ من اهتمامات هذا التعديل الرئيسية. كما أن دور الإعلام يكمن جزئيًا فى توعية وإعلام الناس بما يجرى فى عالمهم. وباعتراف الدستور بحق المعارضة، يكفل تشجيع جمهوريته الصاعدة للتغير الاجتماعى والسياسى السلمى المنظم.

يمكن اعتبار وسائل الإعلام مأخوذة معًا، مركزًا من مراكز القوة حيث يؤثر على الرأى العام ويشكله. وبالتالى، يمكننا بحق النظر إليه كمركز آخر للسلطة يصنف تحت مظلة «فصل السلطات»؛ ووسائل الإعلام الهامة فى الولايات المتحدة غير مملوكة فى العموم للدولة، وبالتالى فإن حريتها واستقلالها أمر مفترض ومسلم به فى الغالب؛ ومع ذلك يمكن وجود وسائل إعلامية حرة مملوكة للدولة[٢٠]، ففى بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ نجد أن هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى) مملوكة للدولة، لكنها مستقلة وتتمتع بحرية فى نشر ما تراه مناسبًا ـ كما تجلى فى الغضب الذى ثار عندما كشفت إذاعة البى بى سى عن محاولات مزعومة من قبل الحكومة لإظهار امتلاك صدام حسين لأسلحة دمار شامل زوراً. فالعلاقة بين إذاعة البى بى سى والحكومة البريطانية تشبه علاقة بنك الاحتياطى الأمريكى بالحكومة الفيدرالية الأمريكية من حيث كون بنك الاحتياطى الفيدرالى مؤسسة أنشأتها الحكومة تؤدى مهمة معينة، لكنها تتمتع بحرية القيام بهذه المهمة على الوجه الذى تراه مناسبًا.

يجب أن يتمتع الإعلام المستقل بحرية نشر أى شىء، وخصوصًا عن الحكومة، وأن يعلق على ما يراه صوابًا أو خطأ؛ لقد تعودنا فى أمريكا أن نسمع بانتظام أخباراً خاصة بغضب الرئيس أو أعضاء الكونجرس من وسائل الإعلام لتصويرهم بطرق لا يحبونها، أو لانتقاد سياساتهم، وهذا يعطى للشعب الحرية فى مناقشة سياسات الحكومة والخيارات المتاحة لهم، الأمر الذى يسفر ـ كما هو مأمول ـ عن شعب يفكر على نحو

أكثر نضجًا. ويتطلب المجتمع الديمقراطى مجتمعًا واعيًا، وجزء من دور الإعلام هو توعية المجتمع فى هذا الصدد. كما ينتاب الأمريكيون الشك عادة فى جميع المنافذ الإعلامية التى تحذو حذو الحكومة.

فى العديد من الدول الإسلامية، نجد أن الصحافة والإعلام مملوكتان للدولة ولا يتمتعان بالحرية، وبالتالى نجد وظيفتهما أشبه ما تكون «بالهتيفة» المهللين للحكومة وسياساتها، لكن يختلف هذا فى حالات مثل تلفزيون الجزيرة؛ وهو ما يفسر شعبية هذه القناة فى العالم الإسلامى. ولكن فى العصر الحالى ومع انتشار القنوات الفضائية والإنترنت، أصبح الكثير من المسلمين على وعى بما يجب أن تكون عليه خياراتهم، الأمر الذى يغذى من إحباط الشباب إزاء الوضع الراهن. فهم يشاهدون الحريات التى يتمتع بها الآخرون فى الولايات المتحدة وأوروبا، ولا يفهمون لماذا لا يتمتعون هم بنفس هذه الحريات.

ومع ذلك، فإن حرية التعبير لها حدود؛ حيث إن أى تعبير يمثل تشهيراً أو قذفًا أو فحشًا أو تحريضًا على الفتنة أو سلوكًا جنائيًا يؤدى إلى انتهاك حقوق الآخرين؛ ولذلك فقد تم التسليم منذ وقت طويل بأن وضع قيود على حرية التعبير أمر ضرورى. وشكلت طبيعة ومدى هذه القيود ـ كيفية فرضها ووسائل إنفاذها ـ تساؤلات هامة أمام القانون والحكومة.

تحظر الشريعة الإسلامية على المسلمين التلفظ بعبارات تشهير ضد الكفار ومن يرفض دينهم، وهى قاعدة مستمدة من قول القرآن: ﴿**وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٠٨].

من يقل بأن ثمار الأفوكادو توجد فى قسم الخضروات دائما؟

يسلم الأمريكيون بهذا الفصل الهام للغاية بين السلطات، غير أنهم عادة ما يفترضون جدلاً أنه جزء لا يتجزأ من عملية الديمقراطية، فعندما يذهب الأمريكيون إلى بلد تجرى فيها انتخابات، ويرون وسائل إعلام مملوكة للدولة، ويجدون درجة

ضعيفة نسبيًا من الخصخصة الاقتصادية، ولا يبصرون بنكًا مركزيًا فعالاً، ويلمسون خللاً فى أداء المجتمع المدنى، يقولون عندئذ فى أنفسهم « لا توجد هنا ديمقراطية! ». لكن يمكن أن تجد شبيهًا لهذا فى سوبر ماركت فى منطقة من مناطق المناخ الاستوائى، والتى تجد فيها المانجو والبابايا والأفوكادو وجوز الهند فى قسم الفاكهة، ثم اذهب بعد ذلك إلى سوبر ماركت فى منطقة من مناطق المناخ المعتدل، فسوف تجد مانجو لا تنضج أبدًا، كما أنك لن تعثر على البابايا، وتجد الأفوكادو فى قسم الخضروات، وسترى أن جوز الهند المتاح جاف مشقق ويوجد فى قسم الحلويات، فعندها ستقول لنفسك: « لا توجد فاكهة هنا».

وكما أن ثمار الأفوكادو توجد فى قسم الخضروات فى محلات البقالة لأننا نضعها هناك، فإن فصل السلطات يوجد فى ديمقراطيتنا لأننا وضعناه فيها. حيث إن فصل السلطات لا ينتج بصورة آلية من الديمقراطية. كان هناك بكل تأكيد ديمقراطية فى المشروع الأول من الدستور، إذا كنا نعنى بذلك سلطة الشعب فى انتخاب الحكومة. لكن فصل السلطات والحريات التى نتمتع بها مثل حرية الكلام وفصل الكنيسة عن الدولة وإلغاء الرق ومنح المرأة حق التصويت وتحديد فترة الرئاسة أمور تم إضافتها إلى الدستور الأمريكى مؤخرًا؛ أى فى التعديلات التى دخلت عليه، أى أن هذه الأمور لم تصبح سارية من تلقاء نفسها لمجرد أننا انتخبنا حكامنا بشكل ديمقراطى.

إن الديمقراطية التى ينقصها فصل السلطات والحكم الجيد هى «ديمقراطية غير ليبرالية» كما يصفها محرر مجلة نيوز ويك والمحلل السياسى بمحطة آى بى سى الإخبارية، وهى بصورة نموذجية «أنظمة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وغالبًا ما يتم انتخابها مرة أخرى أو التصديق عليها من خلال الاستفتاء، لكنها تتجاهل بشكل اعتيادى القيود الدستورية المفروضة على سلطاتها، وتحرم مواطنيها من حقوقهم الأساسية»[٢١]، وضرب أمثلة على هذا بدول غانا وبيرو وفنزويلا والسلطة الفلسطينية.

إن كلمة **الديمقراطية** بمثابة سهم يمكن أن يشير إلى أنواع مختلفة من الواقع السياسى، فإذا لم ندرك أن فصل السلطات واحترام حقوق الإنسان لا يأتى تلقائيًا من الديمقراطية، فإننا نواجه خطر الاعتقاد بأن خلق مجتمع جيد مشابه لمجتمعنا يتحقق بمجرد منح الشعب حق التصويت؛ لذا فإنه من المفيد أن نعرف مصطلحاتنا وأن نفهمها

جيداً. وكمثال على صحة هذا، انظر الأوضاع فى أفغانستان والعراق، فإننا نخطئ عندما نركز فقط على الديمقراطية، ونفترض أن الحكم الجيد ينتج منها تلقائيّا.

يعنى الحكم الجيد ما هو أكثر بكثير من مجرد إجراء انتخابات حرة، فهو يشمل فصل السلطات، خصوصاً وجود سلطة قضائية مستقلة، وسيادة القانون الذى يحترم حريات الإنسان ويحمى حقوق الأقليات من طغيان الأغلبية، وشبكات للأمان الاجتماعى للمحتاجين، وبنية اقتصادية تحتية تعمل على خلق اقتصاد سليم، ونظام سلمى لعزل من هم فى السلطة ولا يحسنون تأدية عملهم. ويمارس جمهور الناخبين، عن طريق إقصاء من هم فى موقع السلطة بطريقة سلمية، سلطتهم فى تقييم النظام الحاكم وتغيير قيادته مع تطور ونضج المجتمع، إن إعطاء مجموعة جديدة من الناس فرصة تولى الحكم، يتيح للبلد فرصة أن يصحح نفسه لمواجهة التوترات ـ التى إذا لم تعالج فإنها تتطور لتصبح ضغوطًا تؤدى إلى ثورات سياسية، تماماً مثلما تعيد تحميل جهاز الكمبيوتر الخاص بك، فإن بعض أخطاء التشغيل الخفية تختفى من ذاكرة الجهاز.

إن العالم الإسلامى فى حاجة ملحة إلى ما سبق من فصل بين السلطات القضائية والاقتصادية والعسكرية والتشريعية وحماية حقوق الإنسان ـ التى تتوافق جميعها مع الشريعة الإسلامية ـ أكثر من حاجته إلى إجراء انتخابات شعبية.

تحيا حياة طيبة فى ظل الاستبداد
أم حياة فقيرة فى ظل الديمقراطية؟

لو كان للناس أن يختاروا بين العيش فى مجتمع ميسور يعانى من نقص الحرية أو فى مجتمع آخر ديمقراطى لكنه فقير اقتصاديّا، فيا تُرى أيهما سيختارون؟ يسعى معظم الناس وراء أفضل نوعية حياة مادية ممكنة لهم ولأسرهم. فهم يشعرون بمنتهى السعادة عندما يعيشون حياة مريحة ماديّا، لا يهتم معظم الناس بمن ينتخبون للحكم بقدر اهتمامهم بقدرتهم على ضمان عيش رغد لهم. وهذا هو السبب الذى يدفع العديد من المسلمين للمخاطرة بحيواتهم بالهجرة من بلادهم إلى دول أوروبا الغربية والولايات

المتحدة حيث يجدون هناك أن السعادة أسهل منالاً وحتى أن أصدقائى من جنوب أفريقيا، الذين وقعوا تحت نيران نظام الفصل العنصرى أسروا لى أنهم يفضلون الحرية المالية ـ فى ظل نظام استبدادى لحد ما، مثل الموجود فى سنغافورة الذى يقوم بضرب الأطفال بالعصى على سوء سلوكهم عندما يخدشون سيارات الناس ـ عن الديمقراطية الأكثر نقاء التى توقعهم فى مستنقع الجوع والفقر.

يجدر عند بناء وطن أن يتم التركيز أولا على بناء اقتصاد، ومساعدة كل المواطنين فى الحصول على نصيب من الكعكة بأكثر من التركيز على منحهم حق التصويت فى ظل اقتصاد ضعيف، فماذا تعنى الديمقراطية بالنسبة لشخص فقير وجوعان؟ فقد بدأ العديد من الأمريكيين خلال الكساد الكبير (١٩٣٠م) فى الشك فى الديمقراطية، وتحول البعض الآخر بقوة وسرعة إلى الاشتراكية والشيوعية. وقد وفرت الحياة فى ظل الحكومة السنغافورية المتشددة نسبيًا، التى تركز على الرفاهية الاقتصادية لشعبها، للسنغافوريين نوعية حياة أفضل. لم يتمكن بنك الاعتماد والتجارة الدولى، الذى أعلن إفلاسه فى الثمانينيات بعد العديد من الفضائح والذى كانت له فروع فى كل أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة، من الحصول على ترخيص مصرفى فى سنغافورة بسبب لوائحها المصرفية الصارمة، فبعض الحكومات مثل تلك القائمة التى فى سنغافورة وماليزيا ودول آسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية والصين، يأتى انشغالها بقضية الديمقراطية بمعناها التام فى مرتبة أقل من محاولتها إقامة حكم يُحسن نوعية الحياة المادية لشعوبها.

الكنيسة والدولة فى أمريكا: منفصلتان أم مطلقتان؟

بعدما حللنا عددًا من حالات الفصل بين السلطات، نأتى الآن إلى الفصل بين الكنيسة والدولة، ماذا كان يعنى هذا فى الأصل فى أمريكا، وهل تطور مفهومه التاريخى فى أمريكا عبر القرنين الماضيين؟ ما الذى يفسر الاختلافات الظاهرة بين المسلمين والغربيين بخصوص هذه القضية؟ لكى نجد أوجه التشابه بينها والتى أعتقد أنها كبيرة، فإننا نحتاج إلى النظر فى مقصد هذه الفكرة الأصلى فى كلٍّ من الدستور ونصوص القرآن والحديث، وكيف تطورت أفكار العلاقة بين الدين والدولة تاريخيًا.

تذكر أننا عندما ناقشنا موضوع الفصل بين السلطات، أوضحنا أنها تعنى ضبط المساحة الصحيحة أو تحقيق التوازن الصحيح بين مراكز السلطة؛ بحيث لا تكون أقل أو أكثر من اللازم، وينظر المسلمون إلى العلاقة بين الدولة والكنيسة على ما هى عليه الآن فى أمريكا على أنها علاقة تباعد بأكثر مما يجب (يصل لحد الطلاق بينها)، فى حين يعتبر الأمريكيون أن ما يريده المسلمون هو التقارب لحد أكثر مما يجب (يمثل زواجًا).

إن واحدًا من الاختلافات بين التصورات الإسلامية والغربية فى هذه القضية أن كلاّ منهما يتحدث عن أشياء مختلفة اختلافًا طفيفًا عندما يستخدمون كلمة الدين، لكن فكرة فصل **الكنيسة** عن الدولة غير مطابقة لفكرة فصل الدين عن الدولة. وبما أن المسلمين ليس لديهم كنيسة بالمعنى التنظيمى؛ لذا فهم لا يرون عادة اختلافًا بين العبارتين: فهم فى العموم يفترضون أن الفصل بين الكنيسة عن الدولة يعنى فصل الدين عن الدولة، وتذكر أيضًا أن المسلمين يعتبرون أن الأمر بمعاملة الآخرين بما نحب أن يعاملونا به هو وصية دينية، بل هو ثانى أهم الوصايا.

تحدثنا سابقًا عن أسلوب الحياة الأمريكية، القائم على إعلان الاستقلال والدستور، والذى لا يعتبره الأمريكيون المعاصرون دينًا، على الرغم من أن بعضهم يسميه «العقيدة الأمريكية»[٢٢] والتى تمثل ترديدًا لعبارة أن: «المسلمين يعتبرون القيم الأمريكية دينًا». ويعتبر أسلوب الحياة الأمريكية المعبر عنه فى إعلان الاستقلال والدستور جزءًا مهمًا فى ذاته ـ على الرغم من أنه ليس الكل ـ مما يتضمنه مفهوم المسلمين للدين والشريعة. فلو أننا سلمنا بأن العقيدة الأمريكية هذه تكشف عن طابعها الدينى، يمكن أن نبدأ فى فهم الموقف الإسلامى القائل بأن الدين والدولة لا يمكن لهما فى الواقع أن ينفصلا مطلقًا؛ لأن هذه القيم الأخلاقية والمعنوية «والقوانين الفطرية» «والحقائق الواضحة بذاتها» والتى تُعرف أى مجتمع هى فى واقع الأمر دينه الذى يَدين به؛ لذا عندما يسمع المسلمون «فصل الكنيسة عن الدولة» فإنهم يفكرون فى« فصل الحقيقة القائلة بأن (الكل خلقوا متساوين) عن الدولة، وفصل هذه الحقوق التى تنبع من القوانين الفطرية وفطرة الله عن الدولة»، وهى أفكار ينفر منها المسلمون.

أثارت هذه النقطة الجوهرية خلافات غير ضرورية بين المسلمين وغيرهم الذين يشعرون بالرعب عندما يسمعون المسلمين يقولون بأننا يجب أن نعيش جميعًا «فى

ظلال الإسلام»، مع أن المفاهيم الموجودة فى العقيدة الأمريكية كلها «إسلامية» بمعنى أنها متجانسة ومتوافقة تمامًا مع الشريعة والمبادئ الإسلامية؛ لأنها إن لم تكن كذلك لما تمكن المسلمون من العيش بحرية مثل نُظرائهم فى أمريكا. وكما أوضحنا، فإن الدين الأمريكى الشامل الذى يعيش فى ظله كل الأمريكيين هو «إسلامى» بمعنى أنه يتفق تمامًا مع الشريعة الإسلامية ويعبر عنها، (أشير هنا إلى المُثل التى يشملها إعلان الاستقلال والدستور، وليس بالضرورة إلى الواقع أو إلى الفجوات بين هذه المُثل والواقع فى الولايات المتحدة سواء تاريخيًا أو فى الوقت الحاضر).

ما الذى أقامه المؤسسون: دولة دينية يقبل الدين الرسمى فيها كل الأديان

ما هى الشواغل التى دفعت المؤسسين إلى صياغة حكم التأسيس، القسم الأول من التعديل الأول، الذى ينص على أنه «لا يمكن للكونجرس صياغة قانون يحترم تأسيس عقيدة دينية أو قانون يحرم الممارسة الحرة لأى دين»؟

ساور المؤسسين الذين أتوا إلى أمريكا بحثًا عن الحرية الدينية القلق بشأن احتمال استغلال سلطات الدولة لدعم إحدى الطوائف على غيرها، أو إلحاق الضرر بأية مؤسسة دينية. لذا كان القصد من الفصل بين الكنيسة والدولة جعل الدولة غير متحيزة بأحكام مسبقة مع أو ضد أى دين أو كنيسة، وأن تسمح لجميع الأديان على قدم المساواة بالحرية فى تأدية شعائرها، وأن لا تقحم نفسها فى أى اختلاف فى الرأى حتى ولو كان داخل تعاليم دين واحد.

إن تعددية الأديان والكنائس هى أساس حلم فقرة التأسيس، وهذا مشابه لأمر الإسلام كما جاء فى القرآن الكريم: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ... لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**﴾ [الكافرون: ١، ٦]. وتوضح هذه الآية وغيرها أن تعددية الأديان حق إنسانى أصلى فى الشريعة الإسلامية.

تطور مذهب التعددية داخل الدين الواحد فى مجال الشريعة الإسلامية عندما أدرك العلماء المسلمون إمكانية وجود تخريجات مختلفة لعدد من القضايا مع بقائها جميعها ملتزمة بروح ونص الأوامر الشرعية من القرآن والسنة والقواعد الجوهرية الخاصة بهما،

فقد اعترفت كل المذاهب الفقهية بصحة بعضها البعض؛ ولهذا السبب فإن المجتمع المسلم المثالى هو المجتمع الذى يقبل مثل هذه التخريجات التعددية فى الفقه الإسلامى.

تماشى مقاصد مؤسسى أمريكا الفكرة الإسلامية، أعنى تأسيس وطن «تحت حكم الله»، حيث ركز واضعو إعلان الاستقلال والدستور بشكل خاص على النواحى الاجتماعية لملة إبراهيم ﷺ وحقوق وحريات الأفراد، وحرياتهم فى ممارسة شعائرهم أو عدم الإيمان بدين على الإطلاق، كما تملى عليهم ضمائرهم، وأن لا تضعفها الدولة، فقد انبثقت هذه الحقوق من ملة إبراهيم ﷺ ومن الوصية الثانية التى تنص على معاملة المرء للبشر بالطريقة التى يحب أن يعاملوه بها. وعمومًا فإن المؤسسين كانوا يؤمنون بإله واحد، الإله الخالق لكل شىء ومن ثم الطبيعة، وكان مفهومهم عن الإله شديد القرابة بالمفهوم الإبراهيمى له، فهو الخالق القادر الرازق، وهو مفهوم يمكن أن تقبله كل الأديان الإبراهيمية[٢٤].

يوضح عالم الدراسات الإسلامية موريه تيتاس أنه حتى وقت المسيح، كانت عبارة «مملكة الرب» تفهم فى اليهودية على أنها المملكة الدنيوية لليهود على وجه الحصر، وحاكمها الحقيقى هو الرب ـ الله. لذا وجه أنبياء بنى إسرائيل رسالتهم إلى بنى إسرائيل وحدهم، كما كان يقصد تصور العهد القديم لمملكة الرب شعبًا واحدًا فقط، بيد أن محمدًا ﷺ جاء برسالة موجهة للأغيار، وكذلك إلى بنى إسرائيل، فقد قصد أن يكون الإسلام دينًا لكل البشر؛ لذا كان يجب أن يكون تصوره لمملكة الرب يستغرق فى نطاقه كل البشر، «حيث إن الله حاكم كل البشر». يوضح تيتاتس أن محمدًا ﷺ وسع معنى فكرة مملكة الرب، كما «أعطى الله دلالة عالمية، كما جعل لحكمه تداعيات عالمية، جعلت الإسلام دينًا عالميًا منذ البداية». ثم يضيف: «لذا ترى المثل الإسلامية أن المجتمع البشرى ينبغى تنظيمه على نحو يجعله يقرّ بأن الله هو الحاكم الأعلى له» لكن يجب أن يكون أيضًا، مجتمعًا، تعدديًا يساير ملة إبراهيم[٢٥].

لا يعتبر المسلمون أن هناك دولة إسلامية بشكلها الصحيح غير التى أقامها النبى ﷺ ومن بعده خلفاؤه المعروفون بالخلفاء الراشدين الأربعة. وأظهرت مبادئ الحكم التى أرساها النبى ﷺ وخلفاؤه الأربعة أن المفهوم الإسلامى للدولة هو تصور لا يكون فيه الإسلام، بمعناه الشعائرى، دين الدولة، ولكن تكون فيه الدولة دولة

دينية، دولة يكون الحاكم المطلق فيها هو الله، وهذا الفكر يتماشى مع الفهم المُعبر عنه فى رؤية الدستور الأمريكى للعالم.

يضيف قاضى المحكمة العليا أنطونين سكاليا فى مقالة له فى مايو ٢٠٠٢ أنه حتى لو عرفنا الحكومة تعريفًا محددًا للغاية على أنها «السلطة المشكلة بصورة قانونية» أو «السلطة المشكلة بصوة قانونية التى تحكم بطريقة عادلة»، فإن مثل هذه الحكومة «**تستمد سلطتها الأخلاقية من الله**» (استخدام الحروف السوداء من إضافتى)، كما يعتبر أنه «اتجاه خاطئ الاعتقاد بأن الحكومة الديمقراطية ليست أكثر من الإرادة المركبة للأفراد من مواطنيها، وأنها لا تملك قوة أخلاقية أو سلطة أكثر مما يملك المواطنون باعتبارهم أفرادًا»، وقال مستشهدًا بالرسول بولس فى رسالته إلى الرومان (١٣ : ١ـ ٥) (لكنه وضع نقطة يوافق عليها المسلمون وأتباع معظم الأديان)، أن كل نفس بشرية خاضعة للقوى التى فرضها الله، وبالتالى فإن مقاومتها تعنى مقاومة أمر الله؛ لذا فنحن نخضع جميعا للحكومة القويمة من أجل الضمير. يقول القاضى سكاليا: «لا ينبغى أن يكون رد فعل أهل الإيمان لنزعة الديمقراطية لإخفاء السلطة الإلهية خلف الحكومة استسلامًا، ولكن تصميمًا على المقاومة الفعالة قدر الإمكان». وهذا ما فعلناه فى هذا البلد (لكن لم تفعله أوروبا) عن طريق المحافظة فى حياتنا العامة على العديد من الأشياء المرئية المذكرة بهذا ـ بالكلمات التى وردت فى حكم المحاكم العليا منذ الأربعينيات ـ والتى تقول: «نحن شعب دينى تفترض مؤسساته وجود كائن أسمى»، كما تشمل العبارات المذكرة ما يلى: «نثق فى الله» المطبوعة على عملاتنا، و«أمة واحدة تحت رعاية الله» الواردة فى يمين الولاء، وافتتاح جلسات مجالسنا التشريعية بالدعاء، وافتتاح جلسات محكمتى بقول «ليحفظ الله أمريكا وهذه المحكمة المبجلة»، والتصريحات السنوية التى يوجهها الرئيس للكونجرس بمناسبة عيد الشكر، والدعاء المستمر فى خطب زعمائنا السياسيين من أجل التأييد الإلهى، والتى تنتهى عادة بعبارة «ليبارك الله أمريكا»[٢٦].

بعبارة أخرى، لقد قصد المؤسسون أن تكون أمريكا مجتمعًا دينيّا ودولة دينية، مجتمعًا تنبع أخلاقه من العقائد الدينية، لم يقصدوا أن يكون الرئيس والعاملون فى الحكومة ملحدين، أو غير مؤمنين بدين، أو أن لا يتردد الرئيس على الكنيسة أو

الكنيس اليهودى أو المسجد أو المعبد، وكل هذا يتماشى مع الشريعة الإسلامية على نحو يبعث على البهجة.

تنبثق السلطة الأخلاقية لحكومتنا من الدستور، والذى أخذ أساسه الأخلاقى من قانون الله ـ أى بتعبير آخر كما جاء على لسان توماس جفرسون، «قوانين الطبيعة وفطرة الله». وطالما أن مسئولى حكوماتنا، الذين أقسموا على الحفاظ على الدستور وقوانينه يعملون وفق ذلك، تتوافر لهم سلطة أخلاقية ـ وإلهية، وعندما ينتهكونها يخسرون هذه السلطة الأخلاقية والإلهية.

يتحدث القرآن عن هذا فى قوله: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ**﴾ [آل عمران: ٢٦]، ويقول أيضًا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩]، وحيث إن مبادئ إعلان الاستقلال و الدستور تتماشى مع الأوامر الإلهية، فإن شكل الحكومة المحدد ونظام التعاون الاجتماعى السياسى المعين الذى ينبثق منها ممنوحان من قبل السيادة الإلهية، ويتمتعان بسلطة مصدرها الله.

إن سلطة المجتمع هى سلطة من النوع النيابى، يعهد بها الله لمن يحوزونها، فالدولة التى تخضع للشريعة الإسلامية تملك وجودها من إرادة الشعب، وتخضع لمراقبته، على الرغم من أنها تستمد سلطتها المطلقة من الله، وتتحدث ثلاثة أحاديث نبوية عن هذه النقطة: «لا تجتمع أمتى على ضلالة، وإذا اختلفتم عليكم بالجماعة»[٢٧] و«عليكم بالجماعة والعامة»[٢٨] و«عليكم بالجماعة فإن يد الله مع الجماعة»[٢٩]، فقد دعت هذه الأحاديث علماء المسلمين إلى استنتاج ـ مثل ما قال محمد أسد: «عندما تقرر الغالبية العظمى من المجتمع أن تعهد بالحكومة إلى حاكم معين، فإن كل مواطن مسلم يجب أن يعتبر نفسه ملتزما أخلاقيًا بهذا القرار حتى لو كان ضد رغبته الشخصية»[٣٠]، وهذا بالضبط ما نفعله فى أمريكا، فعلى الرغم من أننا ربما لا نصوت لرئيسنا، إلا أنه بمجرد ظهور نتائج الانتخابات، ندين له بالاحترام المناسب لمنصب الرئاسة.

تردد العديد من العبارات الأمريكية التقليدية صدى التعبيرات القرآنية:

قارن عبارة « نثق فى الله» مع قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا** ﴾ [آل عمران : ١٩٣] أو قوله ﴿ **آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ** ﴾ [البقرة : ٢٨٥].

أما بالنسبة لعبارة «أمة واحدة تحت رعاية الله» فإنها تتشابه مع قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ** ﴾ [المؤمنون : ٥٢]. يتحدث سياق هذه الآية عن عديد من الرسل على الرغم من اختلاف شرائعهم الدينية، وهى توحى بأن المجتمع الإنسانى ما زال مجتمعًا واحدًا أو أمة تحت رعاية الله، على الرغم من تنوع الشرائع الدينية، وبهذا يحث القرآن المسلمين على أن ينظروا إلى البشرية جمعاء ـ وبالتأكيد إلى الأديان الإبراهيمية على الأقل ـ على أنها مجتمع تعددى واحد واقع تحت حكم الله .

قارن دعاءنا بأن يبارك الله مجتمعنا وأرضنا بالآيات القرآنية الآتية : ﴿ **وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِى بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِى إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ** ﴾ [الأعراف : ١٣٧]، انظر الآية ﴿ **وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِى بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ** ﴾ [سبأ : ١٨].

أما دعاؤنا بمباركة الله لأنفسنا فيشبه الأمر الموجه للمسلمين : ﴿ **فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً** ﴾ [النور : ٦١].

ما هى المسافة الصحيحة بين الكنيسة والدولة؟

لخص جورج واشنطن فى خطبة الوداع التى ألقاها الدور الذى يمكن للدين أن يقوم به فى أمريكا : «**دعنا نكون على حذر من الانغماس فى افتراض أنه يمكن الإبقاء على الأخلاق دون وجود للدين**، بغض النظر عما قد نقر به لأثر التعليم الجيد على الأذهان فى هيكل معين، فإن العقل والخبرة تمنعنا من توقع انتشار الأخلاق الوطنية فى ظل غياب الدين»[٣١] (استخدام الحرف الأسود من إضافتى) . ومن الواضح أن مؤسسى

هذا البلد، مثلهم مثل المسلمين المخلصين لدينهم، أرادوا بناء مجتمع أخلاقى فى طابعه تقوم أخلاقه على الأخلاق الدينية، كان المجتمع الأمريكى دائمًا مجتمعًا دينيّا، وهم فخورون بذلك بشدة، وإذا كان التباعد بين الدين والمجتمع فى أمريكا شاسعًا بأكثر مما يجب، كما يراه المسلمون، فكيف لنا أن نتصور فصلاً مناسبًا بين الدين والدولة فى أمريكا ـ فصلاً لا يؤدى لا إلى طلاق ولا إلى زواج؟

يمكن أن يتفق المسلمون والأمريكيون على أن فصل الكنيسة والدولة يختلف اختلافًا جوهريّا عن فصل الدين عن الدولة، كما يمكن أن نتفق أيضًا أن هذا يعنى أنه لا ينبغى استغلال سلطات الدولة لتأييد دين أو عقيدة على حساب غيرهما، ولكن يجب أن تستخدم فى تشجيع وحماية أتباع أى وكل دين لممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة. ولتحقيق هذه الغاية:

١ـ ينبغى أن يكون كل دين مستقلاّ ولا يخضع لتدخل الدولة، كما ينبغى للدولة أن لا تتورط فى إصدار أى بيانات بشأن صحة عقيدة أو ممارسة دينية.

٢ـ ينبغى حظر التفرقة الدينية، وكذلك التحريض على جرائم الكراهية.

كيف يمكن لدولة متعددة الأديان أن تضع هيكلاً لنظام المحاكم يتعايش مع رغبة الطوائف الدينية فى المزيد من التحرر والإنجاز الدينى؟

تقسم الشريعة الإسلامية الأحكام الخاصة بأعمال الإنسان إلى فئتين رئيسيتين: أعمال خاصة بالشعائر (العبادات) وأعمال دنيوية (المعاملات). و تتناول الأحكام المتعلقة بشعائر العبادة مثل الصلاة والصيام وتحديد مواقيت الصلاة والصيام، وتفاصيلها.

أما الأحكام الخاصة بالمعاملات فإنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات: (١) قوانين الأسرة والأحوال الشخصية، وتتناول بعض القضايا مثل الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والميراث. (٢) المعاملات المالية ـ مثل حقوق الملكية والعقود وأحكام البيع والإجارة والهبة والقروض والديون والودائع والشراكات، وإتلاف الممتلكات. (٣) القانون الجنائى، ويتعلق بالقتل والسرقة والقذف وغيرها[٣٢].

من السهولة واليسر بمكان ملاحظة أن المحاكم الأمريكية لا تتفق مع الشريعة الإسلامية فى باب العبادات، فعلى سبيل المثال لا تملك المحاكم الأمريكية أى اختصاص فيما يتعلق بتحديد بداية شهر رمضان. وهذا بدوره يعنى أنها لا تحدد متى يجب على المسلمين الأمريكيين البدء فى الصوم. لكن يتعلق هذا الأمر أكثر بممارسة الشعائر والطقوس التى يمنح فيها القانون الأمريكى كل مجموعة دينية الحرية فى تقرير ما تريد، وبسبب هذه الحريات، ربما يحتفل المسلمون فى أمريكا ببداية ونهاية رمضان فى أيام مختلفة طبقا لتفسيرات فردية حول يمكن فعلا استطلاع الهلال.

أما الآن فدعنا نأخذ مثالا من قانون الأسرة، فلو قرر زوجان أمريكيان مسلمان الطلاق، وفضلا أن يتم الفصل فى قضيتهما وفقا للشريعة الإسلامية، وكانت القضية تشمل موضوعات مثل الحضانة والرعاية، فسوف يتضمن هذا على الأرجح صداما مع تفسير المحاكم الأمريكية لكيفية التعامل مع مثل هذه الحالات. ويمكن أن يحدث الشىء نفسه لزوجين مسيحيين أو يهوديين، قد يفضلان الفصل فى قضيتهما وفقا لشرائعهما.

لن يمثل إنشاء محاكم إسلامية أو يهودية أو مسيحية للأحوال الشخصية، تفصل فى دعاوى الأزواج المسلمين أو اليهوديين أو المسيحيين طبقا لشرائعهم ثم تصدق على هذه القرارات المحاكم العلمانية الحكومية، انتهاكا للفصل السابق الحديث عنه بين الكنيسة والدولة، وهذا يحدث بالفعل لدرجة محدودة.

لقد حصلت، على سبيل المثال، على ترخيص من ولاية نيويورك لعقد الزواج طبقا للشريعة الإسلامية. وتعترف الولاية بالزواج الذى أعقده على أنه صحيح وقانونى ولا تعتبره انتهاكا لفصل الكنيسة والدولة، لكن إذا جاء إلىّ زوجان من أجل الطلاق، فعلى الرغم من أنى أستطيع تطليقهما طبقا للشريعة الإسلامية، فإن هذا الطلاق لن تعترف به المحاكم الحكومية. ولا أملك سبيلا يجعل هذا الطلاق ملزما من الناحية القانونية طبقا للقانون الأمريكى. وإذا قرر أحد الزوجين أو كلاهما خرق شروط أحكام الطلاق ـ ويستطيعان أن يفعلا ذلك، حيث تنامى لدى الناس نزعة لازدراء الأحكام التى لا تتماشى مع مصالحهم ـ فلا أستطيع إصدار حكم بازدراء المحكمة، أو أن أطلب مساعدة من السلطات المؤسسية للولاية مثل الشرطة لإنفاذ هذا القرار الشرعى.

دعنا نتناول مثالا آخر. تمنع الشريعة الإسلامية أحدًا من أن يحرم أحد المستحقين للميراث منه؛ حيث إن كل شخص من أقرباء الدرجة الأولى له نصيب فى التركة، كذلك لا يجوز عمل وصية فى أكثر من ثلث التركة. لكن عندما يموت المسلم الأمريكى فى هذا البلد دون أن يترك وصية، فسوف توزع تركته طبقا للقانون الأمريكى الذى سيعطى التركة للقريب الأقرب فقط، وليس لكل أفراد الأسرة؛ لذا قد يحرم بعض المستحقين من التركة طبقا للقانون الأمريكى فى الوقت الذى يكون لهم نصيب مقرر شرعا فى الشريعة الإسلامية. لن يمثل التوزيع التلقائى لتركة المسلمين الأمريكيين، الذين وافتهم المنية قبل عمل وصية، طبقا للشريعة الإسلامية، انتهاكا لفصل الكنيسة والدولة أيضا.

يمكننا أن نرى من خلال الأمثلة السابقة كيف يمكننا فى أمريكا أن نطور من قدرتنا لإرضاء احتياجات الطوائف الدينية إلى قوانين تعكس الأنظمة العقائدية الخاصة بهم بدون انتهاك للمبادئ الهامة المجسدة فى الفهم الصحيح لما يعنيه فصل الكنيسة والدولة.

ذكرنا سابقا أن خاصية الضوابط والتوازنات فى النموذج الأمريكى لفصل السلطات تسمح للمحاكم أو الرئيس بممارسة السلطة فى مراجعة قوانين الكونجرس أو التى يصدرها الرئيس من الناحية القانونية لضمان دستوريتها. ولن يمثل إنتهاكا للفصل بين الكنيسة والدولة وجود هيئة فرعية داخل السلطة القضائية بها قضاة أو رجال دين من خلفيات دينية مختلفة ليقوموا بالتعقيب على مسايرة بعض القرارات لشرائعهم الدينية وتقديم الإرشاد لطوائفهم الدينية عن مدى مسايرة هذه القرارات للشريعة الإسلامية أو اليهودية. لن تتغير معظم القرارات، ولكن قد يمنح القليل منها الذى يتعارض مع الشؤون الدينية للطوائف الدينية الأمريكية مزيدًا من الوضوح والإرشاد عن القضايا التى تؤثر على عقائدهم وممارستهم الدينية. كما يجعل من أمريكا مثالاً عظيمًا أمام العالم عن مقدار تمركز حكم الله فيها، والأمر الأكثر أهمية، هو أنه يمكن أن يزود الولايات المتحدة بالتوجيه والإرشاد الأخلاقيين لضمان تمشى سياستها مع القيم والمبادئ الأخلاقية الدينية والتى تقبع فى لب إعلان الاستقلال والدستور الخاصين بنا.